الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٨٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي السادس عشر ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١ آب ١٩٨٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ درس واقرار مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٨٥.

٢ ـ مشروع القانون المعجل رقم ١٩٥٢ تمديد ولاية المختارين.

٣ ـ مشروع القانون المعجل رقم ٢٣٩٣ تمديد مهل ترقية ضباط قوى الامن الداخلي.

٤ ـ مشروع القانون المعجل رقم ٢٠٩٣ تمديد قواعد وشروط استثنائية لاعطاء المدارس الخاصة المجانية مساهمة مالية.

٥ ـ اقتراح القانون المتعلق بترقية الرتباء والافراد في الامن العام.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١ آب ١٩٨٥ برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

تغيب السادة: رشيد الصلح، فريد جبران، نجاح واكيم، حميد دكروب، كامل الاسعد، كاظم الخليل، منيف الخطيب، الدكتور نزيه البزري، يوسف حمود، ادوار حنين، احمد اسبر، ارا يروانيان، بشير الاعور، الدكتور بيار دكاش، بيار حلو، توفيق عساف، ريمون اده، زاهر الخطيب، الدكتور باخوس حكيم، حبيب كيروز، الاب سمعان الدويهي، الدكتور عبد المجيد الرافعي، الدكتور عبد الله الراسي، موريس فاضل، الدكتور هاشم الحسيني، البير منصور، الدكتور حسن الميس، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة: محمود عمار، صائب سلام، علي العبد الله، امين الحافظ.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس الحكومة الاستاذ رشيد كرامي. واصحاب المعالي السادة: كميل شمعون، جوزف سكاف، فكتور قصير، جوزف الهاشم، عادل عسيران.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

حضرة الزملاء الكرام، تتل مراسيم عقد الدورة الاستثنائية.

فتلي المرسومان التاليان:

مرسوم رقم ٢٥٠٤

دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٠/ ٦/ ١٩٨٥ وتستمر لغاية ١٠/ ٧/ ١٩٨٥

المادة الثانية ـ يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

ـ مشروع موازنة عام ١٩٨٥.

ـ مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه.

ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٦ حزيران ١٩٨٥

الامضاء: امين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مرسوم رقم ٢٥٤٧
دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى ـ يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٧/٧/١٩٨٥وتستمر لغاية ١٧/٨/١٩٨٥

المادة الثانية ـ يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

ـ مشروع موازنة عام ١٩٨٥.

ـ مشاريع القوانين المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه.

ـ سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة. بعبدا في ١٧ تموز ١٩٨٥

الامضاء: امين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس: المعتذرون تتلى اسماءهم.

فتليت.

الرئيس: حضرات الزملاء،

لدينا في جدول الاعمال مشروع قانون الموازنة العامة وبعض المشاريع الاخرى، ارجو نظرا للاوضاع السائدة ولضيق الوقت البدء بدرس واقرار مشاريع القوانين التي لا تحتاج الى الكثير من المناقشة، ومن ثم نعود الى مشروع قانون الموازنة العامة. والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور حسن الرفاعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حسن الرفاعي: هذا حق ما تطلب يا دولة الرئيس، هناك الذي قال بوجوب التقيد ببحث الموازنة قبل اي عمل او مشروع آخر. فرض ذلك في الدورات العادية التي تخصص للموازنة العامة في الاساس، اما ان تصل الموازنة الى دورة استثنائية مخصصة اصلا للبحث في القوانين فتكون الموازنة هي الفرع والاصل هو القانون. ولك يا دولة الرئيس ان تبدأ الدورة الاستثنائية بالقانون ثم تأتي الموازنة، ولا يصح بذلك ان تطلب قرارا من المجلس، فهذا ما يجب ان تتقيد به وهذا ما تقضي به احكام الدستور. فأحكام الدستور واضحة وصريحة فيما يتعلق بالدورات العادية، وعندما يكون البحث بالموازنة في الدورة العادية، فيكون من حقك ان تبدأ بأي مشروع آخر. اما وقد وصلنا الى دورة استثنائية، والضرورة تقضي ان تسير ايضا في القوانين، ارى من حق الرئاسة والمجلس معا دون التصويت على اي قرار البدء ببحث مشاريع القوانين قبل الموازنة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، حمدا لله الف مرة في تمكن المجلس النيابي من الاجتماع. من واجبات المجلس اضافة الى اقرار مشاريع القوانين وخاصة مشروع الموازنة العامة ممارسة رقابته على السلطة التنفيذية. واجتماعنا اليوم تم بفضل الجهود الخيرة المبذولة التي شارك فيها الجميع، غير ان هذا الاجتماع لا يكتمل اليوم الا اذا اقترن بما طالب به معظم نواب هذا المجلس وكل الكتل النيابية لجهة تعيين جلسة لمناقشة الحكومة في سياستها العامة.

١ ـ لمعرفة اين هي الحكومة؟ لماذا لا تجتمع... اين مصالح الناس ومصائرهم؟

٢ ـ لكي تحدد لنا الحكومة سياستها العامة، بعدما خرجت عن الاهداف التي حددتها في بيانها الوزاري الذي نالت الثقة بموجبه على رغم منا. لذا اطلب من دولتكم التكرم بتعيين جلسة عامة لمناقشة الحكومة في سياستها العامة شرط الا نتمادى في فترة التعيين، لئلا يقوم من في يده الامر من الحكومة وخارجها اقفال المعابر من جديد وتعطيل دور السلطة التشريعية مرة اخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: انا اخالف الزميل الدكتور حسن الرفاعي الرأي بوجوب البدء بمناقشة الموازنة العامة في هذه الدورة الاستثنائية خاصة انه مرعليها ما يقرب من الثمانية اشهر دون ان نصادق عليها. وثم ننتقل الى درس مشاريع القوانين الاخرى، لكن اخشى اذا ما صادقنا على مشروع الموازنة العامة ان يفقد النصاب بالنسبة للمشاريع المدرجة على جدول اعمال الجلسة لذا اترك الامر لدولة الرئيس.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ١٩٥٢ الرامي الى تمديد ولاية المختارين والمجالس الاختيارية مع الاسباب الموجبة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فتلي مشروع القانون التالي. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

الرئيس: حضرة الزملاء،

كما اشرنا بالنظر الى الظروف التي نجتازها، اضافة الى ان النظام الداخلي صريح وواضح لجهة اعطاء ساعة لكل نائب للكلام في مناقشة الموازنة العامة. وكلنا يعرف بأن الوقت لا يساعدنا لنعطي الموازنة العامة الاهمية التي لها قوانينها في نظامنا الديمقراطي البرلماني وذلك نتيجة هذه الظروف الاكثر من استثنائية لا بل القاهرة، بدليل اننا في بداية الشهر الثامن ولم نستطع حتى الآن المصادقة عليها بسبب اقفال المعابر.

فكان ان تعطلت اعمال المجلس تعطيلا قسريا، مما الحق الضرر بالمصلحة العامة. كل هذه الاوضاع تحدوني على ان اطلب من مجلسكم الكريم الموافقة على جعل مدة الساعة لكل نائب عشرة دقائق لهذه المرة في مناقشة الموازنة وهذا الامر مطروح على المجلس.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، مش معقول هذا الامر، صار لنا فترة لم نجتمع، وهل يمكن ان نناقش سياسة الحكومة بعشر دقائق وايضا بمادة وحيدة.

الرئيس: حضرات الزملاء وخاصة الشيخ مخايل الذي ناقش الموازنة نقاشا طويلا في لجنة المال والموازنة. لا بد من طرح الاقتراح القاضي بجعل فترة الكلام عشرة دقائق.

نواب: ليس من داعي ان نطرح الاقتراح على التصويت فالامر يتطلب موافقة مبدئية فقط.

الرئيس: اذن الكلام لكل نائب سيقتصر على عشرة دقائق بموافقة الاكثرية. والكلمة لمقرر لجنة المالية والموازنة الاستاذ انور الصباح.

وتلا مقرر اللجنة النيابية للمال والموازنة التقرير التالي:

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

كان بودنا هذه السنة ان نقف امامكم لنقدم لكم تقريرا مفصلا عن الموازنة العامة وملحقاتها مبنيا على مقارنات ومستندا الى مؤشرات تبين حقيقة وضعنا المادي والانمائي، مع الامل في ان تكون موازنة عام ١٩٨٦ موازنة انطلاق لبناء دولة حديثة. وبما ان درس الموازنة بحد ذاته لم يكن درسا طبيعيا وعاديا وان اتسم بكثير من الجدية والعمق، لذلك لن يكون تقريرنا هذا عاديا كما تعودتم بتناول اجزاء الموازنة وبنودها بالتفصيل والتبرير، ولن اتطرق فيه الى اي رقم من ارقام الموازنة وكلكم تعلمون كما نعلم انها في معظمها موازنة رواتب ونفقات ادارية عامة غيبت عنها كل ارصدة الانماء بمختلف اشكاله لتتولاها مجالس تتصرف بها كيفما تشاء بعيدة كل البعد عن الرقابة البرلمانية كمجلس الانماء والاعمار وغيره.. او بالاحرى ما نفع ان نسهب في مناقشة موازنة انفقت

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

تقريبا قبل ان تدرس وتقر. ها نحن في الشهر الثامن من السنة وعلى رغم المحاولات المتكررة التي قمنا بها للوصول الى المجلس النيابي لنتمكن من عقد جلسة لا اقول لندرس فيها الموازنة ونناقشها بل لنمررها ونغلفها بالشكل القانوني والدستوري. كما لا بد لي ان انوه بجهد رئيس اللجنة واعتماده على خبرته واقدامه على بت الامور بجرأته الشخصية ومبادرته الفردية التي لولاها لما تمكنا من هذا الاخراج القانوني للموازنة يؤازره بذلك اعضاء اللجنة الذين واظبوا كل هذه الفترة الطويلة على الحضور بالرغم من كل المصاعب والظروف القاهرة.

ايها السادة، سأكتفي بهذه الاشارات العناوين التي يغني موجزها عن الشرح، ونرفع الى مجلسكم الكريم هذا التقرير مع مشروع الموازنة العامة وملحقاتها كما صادقت عليه معدلا لجنة المالية والموازنة راجين اقراره.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ ادمون رزق المحترم.

ادمون رزق: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

آت من ارض الجنوب، من لبنان الباقي او المتبقي، حاملا تحية الى هذه القاعة، شاهدة الحرية، والى الزملاء فرسان الديمقراطية المصممين على الاستمرار في خط الممارسة الشريفة، الذين ما برحوا على امتداد ولاية هذا المجلس الممددة، يصمدون، ويصمدون في مواقعهم، مصرين على رفض الاعتراف بهذا التحول على الارض، التحول من دولة عصرية ومجتمع راق متمدن، ومن بلد حضاري ومن نموذج فكري الى غابة تتصارع فيها الغايات والمآرب والمصالح، وتتناهش الذئاب فيها الخراف، يرفضون الاعتراف والقبول بشرعة القتل والتشريد والتهجير والقصف والجرف والخطف. يرفضون الانصياع الى البنادق غير الشرعية المشهرة بوجه الابرياء والمستضعفين، ويرفضون الاتجار بالمطالب والشعارات. انهم ضمن جدران هذه القاعة التاريخية يعتصمون بالدستور والقوانين ويواظبون على الواجب وعلى حمل المسؤولية، لانهم يعتبرون ان كل ما نشهد من ممارسات شاذة الى زوال، وان لبنان لا بد عائد الى مكانته تحت الشمس، الى دوره الطبيعي والطليعي والريادي في منطقته العربية وفي الكون الفسيح.

من الجنوب المبتور عن جسد الوطن، ومن منطقة جزين التي تصر على الاحتفاظ بطابع العيش المشترك بين مختلف العائلات الروحية، آت اليكم لاقول لكم بكلتا اليدين، اننا متمسكون بلبنان الواحد، بالدولة الواحدة، بالوطن الواحد وبالمجتمع الواحد. بالرغم من كل التجارب والضغوط والتحديات ودون اي تشكيك، لنقول لكم اننا ما زلنا في تلك البقعة الخضراء في الجنوب اللبناني نشهد للبنان الواحد، ولا نتعرف الى اي تمييز طائفي او تفرقة مذهبية او تصنيف عائلي او حزبي او اقليمي. اننا اخوة متضامنون اننا ومواطنينا وجيراننا منفتحون نؤلف واياهم بقعة متكاملة لاننا في قلب الجنوب ولاننا في قلب الجبل ولان صيدا بالنسبة الينا هي توأم جزين، ولان الشوف كذلك هو قلبنا النابض والبقاع جار الرضا، ولاننا نريد من صميم القلب ان يمتد وفاقنا هناك الى اي ارض عليها خلاف، رافضين ان تنتقل الينا عدوى الخلافات هذه التي اناخت علينا جميعا، فمزقتنا اربا وشتتنا بددا، فاذا نحن شراذم وطوائف ومذاهب واقاليم ودويلات في زواريب ومعتقلات في اقبية، وابرياء يتعذبون،

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اذ بنا شعب مهيض الجناح، كسير الخاطر. اما حان لنا الانتفاض على هذا الواقع الزري... اما حان لنا ان نرتد الى لبنان؟

انا لست من خبراء الارقام، ولا تعنيني تفاصيل بنود الموازنة، سوى ان يكون اللقاء من اجل التصويت عليها مناسبة لكي نتخاطب، ولكي نستمع الى الذين لا يسمعون ولا يريدون ان يسمعوا.

الى الذين ما فتئوا يضغطون بكلتا اليدين على عنق لبنان ليستلوا منه آخر رمق... والله قد سقطنا من عداد الدول ومن عداد المجتمعات والحواضر. لا اجد امامنا الا ان نرتد الى لبنان، ان نعود الى بعضنا، بدءا بالحكومة المسؤولة التي عليها رعاية الوحدة.

انه نداء يوجه اليك يا دولة الرئيس والى رفاقك الوزراء، ارفقوا بهذا الوطن... اجتمعوا، اغمدوا ما تشهرون من سلاح في وجه بعضكم البعض، وفي وجه الوطن والشعب. لم كل هذه الدبابات والمدافع والصواريخ ان كانت تتواجه فيما بينها وكل الاعداء يشمتون، وكل الاخصام يطربون؟ اذا كان لا بد من تغيير وهو مطلب عام فلنقدم عليه بأمان، ولنتفاهم بروية، فاذا كان وئام فليصبح الركب موحدا، واذا كان خصام فلتكن الفرقة حبية. وليشهد الله علينا اننا سنموت فداء الوحدة واننا لن نستدرج الى اشراك التهجير والمذابح والتقتيل. نحن اليوم كالامس نناشد الدولة ان تحضر الينا، نطالب بالجيش، والجيش غير متوافر وغير قادر. بأي اسلوب وأي وسيلة تؤهله ونجعله قادرا اذا كان كل منا يبني جيشه الخاص، ويقتطع من جيش الوطن لواءه او كتيبته او فرقته؟ كيف يمكن ان يكون لنا دولة وجيش ومؤسسات وكل منا يبني ادارته المدنية ومجلسه السياسي، وينظم جيشه لمواجهة جيش اخيه وزميله: اي وطن اصبح هذا الوطن، واي دولة باتت هذه الدولة، اليس ان اجيالا تنشأ اليوم بالضياع بلا هوية، اليس ان مؤسساتنا معطلة، واجهزتنا ضعيفة وطرقاتنا مقطوعة ومعابرنا مقفلة، وكل منا ينذر الاخر بشر مستطير؟ والله احمل اليكم من منطقتنا التي خبرتموها بالعاطفة والعطف، وادركتم ما تمثل بالنسبة لقضية الوطن، احمل اليكم تحية على انكم فرسان الحرية وعلى انكم شهود الديمقراطية، احمل اليكم مناشدة ورجاء لا بد ان يكون لدولة رئيس المجلس منه القسم الاوفر، وهو ان نعود فنؤكد كعادتنا للبنان الواحد، وعزمنا على ممارسة هذه الشهادة في وجه الصواريخ والقنابل.

اننا مصممون ولو استهدفنا بأي نوع من انواع الضغط، ان لا نخضع للابتزاز، وان لا نخشى حضورا الى هذه القاعة واجتماعا، وان لم نجتمع نحن، فأين يجتمع اللبنانيون، اليس هذا محراب الديمقراطية؟ فلماذا نغفله ونتغافل عنه، لماذا نتجاهله وان لا يعقد له جمع؟ لماذا نرتضي بهذه الغربة، وهذا الغياب، أخوفا من قاتل او خشية من مستبد ضاغط او التماسا لاي منفعة، ليس في التاريخ ما هو اعظم من وقفة للواجب والتزام بشرف المسؤولية.

استميحكم ان كنت قد استرسلت في بعض عاطفة متأججة نحوكم ونحو الوطن، وانا احملها كما قلت من ارض لبنان، لا تزال ملتزمة بالعيش المشترك، مصرة على ان تكون هويتها لبنانية لا دينية ولا طائفية ولا حزبية ولا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فئوية ولا عائلية، ولا تنتمي الى اي قوة سوى قوة الحق، ولا تعرف هوية الا الهوية اللبنانية، وهي تعاني وضعا مؤقتا ناتجا عن حال البلد العامة، فأرجوكم وليسمع اللبنانيون ان نكون مفهومين، وان لا يقع التباس في حالنا وفي وضعنا. نحن جنود لبنان ونحن اوفياء للوطن والدولة والشرعية، واوفياء لهذا المجتمع الذي اذا خيل لقسم منه او بعض فئاته انهم بالغاء الفئات الاخرى يستأثرون بالحصص مجمعة الا فليعرف انه اذا قسم كائن حي فانه يموت ولا يبقى منه شيء لاحد، اذا خيل لمتوهم انه يستطيع ان يأخذ رأسا من هنا وذراعا من هناك، الا فليعلم ان ما سيحصل عليه لن يكون سوى اشلاء في جثة لا بد ان تنتن وتهترىء، فاما ان يكون لبنان كله لجميع اللبنانيين واما ان لا يكون شيء لاحد. لنجهر في هذه الوقفة وفي هذا الموقف بوجه الذين ينكلون اليوم بلبنان من الداخل ومن الخارج، ولنصمم على ان لا نتراجع عن شهادتنا فتكون تلك بارقة الامل في عودة لبنان الذي تبتلعه الامواج شيئا فشيئا. نحن في غرة الشهر الثامن، وبالكاد اجتمعنا لكي نصدق الموازنة العامة وهي مجموعة ارقام تشكو عدم التوازن، وكل ما حولنا ينذر بالويل. ما همنا الشكليات وما همنا التفاصيل، أليس ان الجوهر وحده هو الذي يجب ان يكون الشاغل اليوم. اعذروني، وفي صوتي بحة وغصة. . . اعذروني ان كنت لم اتكلم عن ارقام ولم اتوقف عند بنود لان همي الذي يسكنني ويسكن اهل منطقتي اليوم هو هم لبنان الباقي او الزائل، لا والله، فلنزول نحن ونموت وينهال علينا التراب وليبقى لبنان.

ـ تصفيق ـ

مشروع قانون موازنة ١٩٨٥

المادة الاولى ـ تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٨٥ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٨٥ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المال يلقيها بنيابة عنه معالي الوزير الاستاذ جوزف الهاشم.

كلمة وزير المال حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٥

امام مجلسكم الكريم للدرس والاقرار مشروع موازنة ١٩٨٥ كما اقرته لجنة المال والموازنة بعد درس ومناقشة استغرقت عدة اشهر وادخلت بنتيجتها على المشروع تعديلات كثيرة تناولت الارقام والنصوص القانونية.

اولا: الارقام قبل التعديل:

١ ـ الموازنة العامة:

بلغت نفقات مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما احالتها الحكومة الى المجلس النيابي ١٢٤٠٣٠٠٠٠٠٠ ليرة موزعة كما يلي. الخ. . .

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

قول مأثور معلوم يردده العالم، ونحن في لبنان اكثر ما نردد هذا القول.

في البدء كانت الكلمة، والكلمة هي الفعل الذي بواسطته خاطب الخالق المخلوق، ومنها تجسدت الكلمة في الكتب السماوية. فالكلمة اذا، وهي بدء الكون، وقيد في الكتب السماوية، تأتي في قدسيتها كأعلى ما خلق الله، ومنها على الانسان المخلوق ان يضبط مفهوم الكلمة بقدر ما يستطيع، وبقدر ما يضبط مفهوم الكلمة، بقدر ما يتقرب من الله عز وجل.

ونحن في لبنان عندنا انجيل وقرآن، فكيف فهمنا الكلمة المجسدة فيهما؟ فوالله، بعد البحث والتدقيق والواقع، ترى ان اكثرنا عطل احكام الانجيل، وعطل احكام القرآن، وجعل الخطف والقتل والسجن وسيلة للتقرب الى الله.. فوالله ان الله براء منا. فأخشى ان يكون براء منذ مجموعنا جميعا. اذا كانت هذه حالنا في الانجيل والقرآن، فما هي حالنا امام الدستور الذي هو يجسد قول الشرف عند الدول لتنضبط وتتقيد فيه.

يقول «دوغيه» في مجلده الرابع «العلم الدستوري»: «الدستور لا يقيده في مفاهيمه سوى حسن نية وشرف وامانة من يطبق الدستور».

فاذا ما رجعنا الى ضمائرنا، هل اننا منذ سلمنا الاستقلال سنة ١٩٤٣، حافظنا على كلمة الدستور؟ فمن الخير أن نحدد ما هو مفهوم الدستور؟ العالم كله يعلم مفهوم الدستور. ما كتب وما تم التعارف عليه، وما استمر عليه الاجتهاد. لا يمكن لدساتير العالم ان تفصل جميع الاحكام.

اما وان الحالة على ما هي عليه في لبنان، وما تم التعارف عليه في تفسير الدستور، فأرى انه لا بد من الانطلاق من مبدأ واضح، ان يتم تعديل الدستور لا تغيير الدستور، على ان تضاف حرفية الاعراف الدستورية وما امكن ضم حرفية ما تم واستمر عليه الاجتهاد الدستوري في العالم. اذا ما اردنا ان نستعرض دساتير العالم المجسدة في انظمة العالم، نرى ان هناك النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، وهناك النظام الملكي الجمهوري البرلماني، وهناك الانظمة التوتاليرية، وهناك الانظمة الرئاسية، والانظمة الشبه الرئاسية في الجمهورية الخامسة. وليس ثمة انظمة غير ما ذكرت. وباجماع فقهاء الدساتير في العالم، يقولون: «ان دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية الذي استقى دستورنا منه اكثر احكامه، ان لم يكن كلها هو على سوءه افضل من جميع دساتير العالم، ومن جميع الانظمة».

ولكن عجبا... نتعارف على هذا المفهوم، وترانا بأكثريتنا، ان لم يكن باجماعنا، نتعارف على ان العلة في الدستور، فنقول: الدستور كان سبب الهيمنة، فأقول ان الهيمنة اتت نتيجة عدم تطبيق الدستور بمفهومه الذي ذكرت. يقول «اسمن» الامر الوحيد الذي بامكان رئيس الجمهورية ان يفعله منفردا هو ترأس الحفلات الرسمية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فقط لا غير. ويقول غيره من فقهاء الدستور، وكل من كتب دستورا وعلل دستورا: «ان رئيس الوزراء هو الذي يعطي الكلام في مجلس الوزراء، وهو الذي يقرر جدول الاعمال». مخايل الضاهر: في اي دستور هذا الكلام؟

حسن الرفاعي: في دستور الجمهورية الثالثة، فطالع الجزء الرابع يا زميلي من مجلد «دوغيه» واقرأ ما يقول.

مخايل الضاهر: انا اقرأ دستوري اللبناني.

حسن الرفاعي:

ودستورك اللبناني عليك ان تتابعه وتكمله بما تم التعارف عليه وبما استمر عليه اجتهاد الفقهاء والا خسرت الدنيا والآخرة حيث سأوصلك الى ما تريد. حضرة الزملاء، يقولون ان الهيمنة ولية الدستور فقلت ما هي صلاحيات رئيس الجمهورية؟ في العرف والنص والفقه، جميع قرارات رئيس الجمهورية يجب ان يوقع عليها وزير واتى الشرع واستمر على الاطلاق ان يسبق توقيع الوزير بتوقيع رئيس الوزراء او ما عبر عنه بالوزير الاول. يقولون ان الدستور لا يؤمن المشاركة.

فيا غيرة الدين، ويا قميص عثمان. الدستور ومفهومه واحكامه واعرافه تحصر جميع الصلاحيات بمن يتحمل المسؤوليات. ينتج عن ذلك ان رئيس الوزراء هو الاول في تحمل المسؤولية ويتبعه الوزراء، ورئيس الجمهورية ليس في مجلس الوزراء الا صمام امان، حكم، اذ ان الوزارة يمكن ان تكون لحزب او لاكثرية مجلسية، ومركز رئيس الجمهورية لكل الوطن ولجميع الناس، فهو يكون صمام امان ليكون محل الغائب عن مجلس الوزراء، فيوجه حتى يستقيم الحكم، لا اكثر ولا اقل. واذا ما اصر الوزراء ورئيس الوزراء على امر، عليه ان يحضر ويحتكم الى المجلس النيابي، والمجلس يحكم بينهما، فاما ان يستقيل واما ان يقال واما ان يحل المجلس فيعاد الانتخاب. ونحن نعلم في التاريخ ان الشعب كان دائما في اغلب الاحيان مع المجالس التي حلت. «وغامبيتا» مثله مع اشهر رئيس جمهورية، اول رئيس جمهورية في الجمهورية الثالثة «ماك ماهون» معروف:

واذ «بماك ماهون» خضع ومن ثم اعتزل. هكذا حكمنا ايها الزملاء. يقولون الدستور ورث الحرمان، فنقول الدستور فرض العدالة، فرض المساواة، ليس فقط بين الافراد، انما بين المناطق. فاذا بنا منذ ١٩٤٣ نعهر الدستور واحكامه، فنوزع الاعتمادات دون عدالة ودون مساواة حتى ان المتنفس الوحيد اي الدستور اصبح كبش الفداء، هذا الدستور الذي لا ناقة له ولا جمل بما صنعت ايدينا وقلة مطالعاتنا وقراءاتنا. نحن قوم بأكثريتنا لا نقرأ، واذا قرأنا لا نفقه، واذا فقهنا فبغير ما فقهنا نعمل، لان رائدنا مصالحنا الشخصية لا شعورنا الوطني. وهذا كلام صادق، يجب ان نعترف به ونردده كل يوم اناء الليل والنهار.

قالوا الدستور والقوانين قسمت الجيش، فأوجدوا المادة الخامسة في قانون الدفاع، وارادوا ان يفهموا منها ان امرة الجيش تنحصر في رئاسة الدولة. فأقول ان كان هذا النص وجد عندنا بقانون، ففي فرنسا كرمى لعيون «ماك ماهون» وجد في الدستور. فأتى فورا المجلس النيابي والفقه الدستوري ليقول: هذا قول مخزي، لان رئيس الجمهورية لا يملك اطلاقا امرة الجيش، وامرة الجيش محصورة بالحكومة، برئيس الحكومة ووزير الدفاع ثم بعده

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بمجلس الوزراء. غابت عنا هذه المفاهيم، فاذا برؤساء الجمهورية يصنعون من الجيش جيوشا خاصة، وقد استمرينا على هذه البدعة حبا بالجيش من أيام المرحوم، المغفور له فخامة الرئيس فؤاد شهاب، الذي بنى الجيش على احسن ما يبنى، فحبا به جيره الى نفسه فأصبح عادة. نقول يا دولة الرئيس، انتهينا من الخصوصيات، اقول مفاهيم عامة. قالوا ان دستورنا فيه احكام طائفية، والطائفية مقيتة. واذا ما رجعوا الى الدستور، نرى ان عدم فهم الدستور، وعدم قراءة الدستور، تسخير الدستور بعدم تطبيق الطائفية، كما فرضها الدستور، وكما يجب ان تفرض، جعلتنا نقع بهيمنة التطييف والطائفية.

اذ ما معنى الطائفية في الدستور؟ يقول الدستور اذا ما قضت الحاجة عادة، الا اذا خولفت احكام منفعة الوطن. وبما ان الدستور فرض المساواة والعدالة، فنرى ولسوء الحظ ما نرى، كان بودنا ورغبتنا واصرارنا ان نستغني عن الطائفية، من هرم الدولة حتى اسفل الهرم لو كان عندنا احزاب سياسية برلمانية تحمي المواطن من هيمنة الطوائف على بعضها البعض، حتى تقيض لنا قوانين انتخابية ترتكز على اساس احزاب سياسية، فلا بد الا ان نطبق الطائفية في الدولة، ليس فقط في وظائف الفئة الاولى، انا اقول في جميع الوظائف من ذروة الهرم حتى اسفله، ولكن على ان تؤمن العدالة وان تكون المناصب مداورة كما اقرت في عهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية، وعندها نرى ان كل من ينادي اليوم بالغاء الطائفية، سيتبنى الطائفية لانها تحفظ استمرارية الوطن مؤقتا وعلى مضض، ريثما تهيء لنا قوانين انتخابية صحيحة.

ومن هنا، ومن على هذا المنبر، اتوجه بقول الى سيادة الرئيس حافظ الاسد فأقول له: يا سيادة الرئيس، لقد حرمت شرف زيارتك كما تزورك الفعاليات وما اسمي بالفعاليات في لبنان. فليس لي سوى هذا المنبر، اخاطبك منه. قل للبنانيين اقرأوا اولا وطالعوا وافهموا ثانيا واستعملوا شرفكم في تفسير دستوركم، لانكم شعب دل على انه يجب ان يشار اليه، كيف يشرب الماء وفي اي مقعد يجلس في مجلس الوزراء خلاف لاحكام دساتير العالم لا بأس...

قل لهم يا سيادة الرئيس حرروا واجعلوا منطلقكم مجلس النواب، هو اساس الحوار ولكم شهر واحد فاذا توافقتم استحقيتم النظام الديمقراطي، واستحقيتم وطنا والا اطردهم كما سيطردهم الله من سمائه وجناته، لانهم كفروا فهي بكلمة الله في الكتب السماوية، وهم اليوم يكفرون ويستمرئون الكفر في مفاهيم الدستور وتطبيقاته.

اما الموازنة التي نحن بصددها يا دولة الرئيس فهي العجب العجاب. اذا اردنا ان نناقش الارقام وكيف توضع؟ فتوضع بعين الذهنية التي فسرنا بها الدستور، فالشاطر بشطارته، توزع الهبات والمغانم كما تشاء لجنة او كما يشاء وزير ونصل الى وضع موازنة فيها كل شيء من الكذب والخداع وقلة العدالة ما عدا توازن الموازنة، بدء بقانون الموازنة.

والبدعة الكبرى حين نقول: الدستور، اياكم ان يمس الدستور، ونرى بعض الامور، فنقول عنها انها امور

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

صغيرة لا تستأهل والضرورة لها احكام فنصوت على الموازنة بمادة وحيدة خلافا لنص صريح واضح.

ثم في قانون الموازنة، العلم المالي ومفاهيم الدستور الديمقراطية لا تجيز وضع اي مادة تخرج عن نطاق احكام تنفيذ الموازنة. ماذا يتم؟ نهرب القوانين عن طريق لجنة المال والموازنة من امام مجلس النواب بالذات فنحرمه، ان صوتنا على الموازنة بمادة وحيدة نحرمه حق مناقشة هذه القوانين والتوقف عندها، فعلتنا يا سادة... لا من المؤامرات الخارجية، علتنا بأنفسنا، نحن استأهلنا الحالة التي وصلنا اليها؟ فاذا اردتم يا دولة الرئيس والكلام لك ولدولة رئيس المجلس النيابي ان تتداركوا الامر ولو في آخر الطريق فتعمدوا الى فرض عقد لجان دائمة للتباحث في امر توقيع وتعديل وانشاء دستور مستقى من احكام الدستور الحالية فتستقيم الامور ويعرض على الحكومة، فان قبلت به، كان بها والا وجب علينا ان نحجب الثقة، والا وصلنا الى ما لا نريد ولا نشتهي، لاننا بالفعل لا نستأهل الديمقراطية، ولا نستحق وطنا وحذار ان يكون في هذه الايام بالذات في ايام المحن ان نعمل على تسهيل ما سموه بالمؤامرة والتي نحن بدأنا بتسهيل دخولها من ابوابنا وافواهنا وعقولنا، فيدنا تشاريع في اساسها ومفهومها، واحكام، هي لؤلؤة الاحكام الديمقراطية في العالم ثم حذار ان نصل الى الندامة فنضيع ونضيع الوطن ولا نستأهله وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم العقيد فؤاد لحود.

فؤاد لحود:

عند سماعنا تلاوة ارقام الموازنة العامة على لسان معالي الوزير جوزف الهاشم، اعتراني كما اعتراكم حالة من الخوف والهلع والفزع. وعندما كنا نناقش موازنة الوزارات المتتالية، كان دوما الجواب، ان تعطيل عمل الوزارات وتعطيل الجبايات عائد لعدم استتباب الامن. وعندما وصلنا الى درس موازنة وزارة الدفاع وهذا بيت القصيد، تبين لنا ان موازنة وزارة الدفاع تستنفد ثلث الموازنة العامة كما انه لا يوجد جندي واحد بأمرة الدولة. بل نجد الجنود بأمرة الدويلات. فقرر اعضاء لجنة المال والدفاع برئاسة الزميل الاستاذ رينه معوض تكليفي باستقصاء الحقائق حول الاوضاع المتردية في الجيش. وقبلت المهمة باعتزاز وتجاوب معي معالي وزير الدفاع ولكن للاسف، فان قيادة الجيش رفضت تنفيذ اوامر وزير الدفاع، ولم تزودني بالمعلومات اللازمة لتنوير اللجان النيابية المختصة. لذلك وبعد مرور ثلاثة اشهر وضعت التقرير المطلوب بالارتكاز على المعلومات التي توفرت لي بصورة شخصية، ووزعته على الزملاء الكرام كما رفعته لرئاسة لجنة المال والى الوزراء ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. وتنص المادة ١٥٢ من النظام الداخلي ان لكل لجنة الحق في تعيين لجنة فرعية للاستقصاء. وفي حال عدم تزويد هذه اللجنة الفرعية من قبل الوزارة المختصة بالمعلومات اللازمة، تعود اللجنة الفرعية وتفيد اللجنة التي بدورها تطلب من الهيئة العامة للمجلس انتخاب لجنة تحقيق نيابية. لذلك اطلب تطبيق نص المادة ١٥٢ من النظام الداخلي وقد قرر رئيس لجنة المال والموازنة عقد جلسة يوم الثلاثاء لدرس التقرير الذي تقدمت به ليأخذ اعضاء اللجنة الموقف المناسب، حيث سأقترح في حينه على الزملاء النواب ما هو الافضل في ان نفعله. اذا ما تقرر ان نقوم بانتخاب

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لجنة تحقيق، ليس بهدف معاقبة المسؤولين عن الاضطهاد ولكن لاطلاع النواب والمسؤولين على مدى الفوضى المستشرية بالجيش والناتجة عن عقم القوانين والانظمة. واذا ما عالجنا هذه القضية بسرعة كلية، لتفسخ الجيش نهائيا ولن نتمكن بعد ذلك من تصحيح الوضع. ومن جملة الاقتراحات، اقتراح يتقدم به المجلس النيابي من الكونغرس الاميركي ومن الجمعية الوطنية الفرنسية يقضي بإعفاء لبنان من دفع الاقساط المتبقية من ثمن الاسلحة والتي تبلغ ثلاثة مليارات ونصف المليار ليرة لبنانية، كل ذلك سأوضحه للزملاء النواب يوم الثلاثاء في اجتماع اللجنة. واذا ما نجحنا في هذا الامر يمكننا ان نرصد هذه الاموال لتعزيز مجلس الجنوب والمجلس الوطني للمهجرين ونكون ايضا قد تمكنا من تحقيق انشاء واهداف المجلس الوطني للمهجرين.

فأرجو الرئاسة الكريمة ورئيس لجنة المال والموازنة ان تعطي والزملاء الكرام القضية الاهمية اللازمة، حيث لن يكون خلاص للبنان الا انطلاقا من هذا المجلس. وخاصة ان دولة رئيس المجلس يعد اليوم مشروعا للوفاق، واني قد سبق لي وتكلمت من هذه القاعة بالذات في العام ١٩٧٧ وقلت ان لا خلاص للبنان الا انطلاقا من وفاق يصدر عن هذا المجلس وان كل حوار طائفي او مذهبي مكتوب له الفشل. اعيد واكرر تمنياتي لدولة رئيس المجلس بالتوفيق والنجاح في مهمته وعلينا ان نلتف حوله لكي ينجح والسلام عليكم.

الرئيس: حضرة الزملاء،

امامي اقتراح مقدم من بعض الزملاء النواب يقضي بالمصادقة على مشروع قانون الموازنة العامة بمادة وحيدة، وذلك نظرا للظروف الراهنة، بالاضافة الى ان لجنة المالية والموازنة قد درست وناقشت الموازنة العامة وشارك فيها معظم النواب.

يتلى اقتراح القانون القاضي باقرار الموازنة العامة بمادة وحيدة.

فتلي اقتراح القانون التالي:

اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة ـ صدق مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة والجداول المرفقة لعام ١٩٨٥ والمحال الى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٨٥٥ تاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

صالح الخير

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس.

اننا نجتمع اليوم مع الحكومة الماثلة امامنا بحضور رئيسها وبعض اعضائها لنناقش عبر درس الموازنة سياسة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة العامة في هذه الظروف العصيبة التي يمر فيها الوطن. ولا بد لنا من ان نتوقف وسيتوقف معنا كل الشعب ليسأل الحكومة، وهذا يقضي منا مناقشة مستفيضة عن سبب غيابها، وعدم اجتماعها في مجلس الوزراء كما اعتمدنا ذلك في نظامنا.

اننا لا نفهم كيف لا تجتمع الحكومة طيلة اشهر لتناقش القرارات المتعلقة بمصير هذا الوطن.

لا يمكن ضمن هذه الجلسة ولا الجلسات المتتالية الا ونضع النقاط على الحروف بالنسبة الى هذا النهج الجديد من الحكم الذي لم نتعوده اطلاقا في مثل هذه الظروف الصعبة، ان كانت بالنسبة للوطن او للشعب.

ومن جهة اخرى، هناك ملاحظات لا يمكن الا ان تبدى حيال كل بند من بنود هذه الموازنة رغم درسنا لها، ولكن لا بد من مناقشتها امام الحكومة بكاملها لتتحمل مسؤولياتها عند كل نقطة منها.

انني اتوقف بصورة خاصة عند مادة وردت في القانون العام تتعلق بانشاء المجلس الوطني للمهجرين. حيث كنا قد اتفقنا في اللجنة اول من امس على ايجاد نصوص خاصة بانشاء هذا المجلس واذا بهذه النصوص تتغير في لجنة نهار امس ولم نكن حاضرين وهذا من حق اللجنة ان تغير ولو لم يكن هذا مألوفا في عمل اللجان. عندما تصوت لجنة على مادة معينة. ليس من المعتاد ان نعود ونطرح على هذه اللجان بديلا عنها في يوم من الايام.

على كل حال، انني اقترح وقد طلب الى مجلس الانماء والاعمار ان يتولى هو اتخاذ التدابير الآيلة الى صرف المعاشات والمساعدات في الوقت الحاضر بانتظار صدور المراسيم وكان قبلا قد ربط المجلس الجديد بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وهي صاحبة الاختصاص. وكان قد انبثق عنها هيئة مؤلفة بواسطة مجلس الوزراء وهي هيئة اغاثة. انني استغرب، والمجلس بكامله ضد هذه الصلاحيات المطلقة التي تعطى لمجلس الانماء والاعمار، وهو بموجب ما اعطي في القوانين من الصلاحيات يهيمن على جميع الوزارات.

وقد كان للمناقشات التي حصلت هنا اثناء دراسة الموازنة في جميع الوزارات الصرخة المتتابعة من جميع الزملاء على هذه الهيمنة لمجلس الانماء والاعمار على جميع الوزارات وكأنه هو الوزارة الشاملة والذي وضع يده على جميع اموال الدولة. وانني استغرب، يا دولة الرئيس، ان يوضح ايضا في نظام المجلس الوطني للمهجرين بصورة مؤقتة ريثما تصدر المراسيم التنظيمية.

ولا يجوز ان يبدل مجلس الانماء والاعمار بهيئة الاغاثة التابعة لوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمقررة بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وان لا يكون ذلك مرتبط بمجلس الانماء والاعمار وان تكون السلفة المخصصة لهذا المجلس ليست في الوقت الحاضر خمسين مليون ولكن على غرار ما اعطي لمجلس الجنوب ثلاثمائة مليون ليرة للمهجرين في بقية المناطق اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس. ارى من الضروري، ان اضع المجلس امام حقيقة هذه المادة دون انفعال او

to obtain the original document please contact Mr. Adrian Daher

عاطفة، ولكن بموضوعية كلية. بموضوعية تعنى بشؤون المهجرين بصورة حقيقية وفعلية لان قضية المهجرين قضية وطنية تهم جميع اللبنانيين.

اولا: اهم من المال ان يرجع المهجر الى بيته والى قريته، ويجب ان نعطي هذه القضية اهتمامنا، لانه بدون هذا الرجوع لا يمكن ان نوحد اللبنانيين وهذا هو هدفنا الاساسي القائم على توحيد اللبنانيين ولبنان.

ثانيا: اما فيما يتعلق بهذه المادة المتعلقة بانشاء المجلس الوطني لشؤون المهجرين، فالمادة تتكلم عن انشاء هذا المجلس بمراسيم تنظيمية تتخذ في مجلس الوزراء. والمبلغ الذي خصص في هذه المادة ليس ٥٠ مليون ليرة كما قيل الآن، بل سلفة لا تقل عن ثلاثماية مليون ليرة. اما في حالة عدم تمكن مجلس الوزراء من الاجتماع عندها لا يمكن لهذا المجلس ان يسلم في عدم امكانية اجتماع مجلس الوزراء نحن من المطالبين في ان تمارس جميع المؤسسات الدستورية اعمالها على اكمل وجه.

واذا ما حصل هذا الامر، فهذا شيء معيب في حقنا ولا يمكننا التسليم به اطلاقا.

لكن لحين ان ينعقد مجلس الوزراء، ويضع الصيغة القانونية لانشاء هذا المجلس الذي سيتمتع بكامل الاستقلال المالي والاداري وبالشخصية المعنوية، وفي الوقت ذاته لا يخضع الا للنصوص المتعلقة به، وسيكون بت هذا الامر في اول جلسة سيعقدها مجلس الوزراء وذلك في وقت قريب. امام هذا الواقع رأينا في هذه الفترة ان يكون هناك هيئة تعنى بشؤون المهجرين حتى يشعر المهجر باهتمامنا وخاصة من قبل هذا المجلس الذي لا علاقة له بأي تغيير، لذلك ارتأينا هذه الهيئة لتتولى هذا الامر.

لقد تقدم الزميل الشيخ مخايل الضاهر باقتراح، حيث وجدنا ان اقتراحه غير قابل للتنفيذ، لا من الناحية القانونية او الدستورية.

مخايل الضاهر: لقد صادقنا عليه.

رينه معوض: يا سيدي، ما صار تصديق بمعنى التصديق، وكان الزملاء موجودين ودعوت الى جلسة في اليوم التالي وقمت انت اول واحد وغادرت. ثم دعوت الى اجتماع آخر وحضر اكثر من عشرين نائبا ورأينا استحالة تنفيذ اي سلفة الا من خلال مؤسسة لها المرونة المالية والادارية ولديها الجهاز لكي تعنى بهذا الموضوع.

وعند صدور النصوص وتعيين الهيئة سيعمد مجلس الانماء والاعمار فورا الى ارجاع كافة الملفات والمستندات والاموال المرصدة من السلفات الى المجلس الوطني لشؤون المهجرين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مخايل الضاهر: لماذا لا يعهد هذا الامر الى هيئة الاغاثة العليا؟

رينه معوض: هيئة الاغاثة ادارة عامة.

نديم نعيم: بالاقتراح حول التصويت بالمادة الوحيدة.

دولة الرئيس، عهدي بك انك تطبق القانون، بودي ان ادلي بأربع اسباب:

١ ـ الدستور يقول: يجب مناقشة الموازنة العامة مادة مادة.

٢ ـ ارقام الموازنة والقوانين الملحقة بها تسلمتها اليوم علما بأنه يجب تسليمها قبل ٤٨ ساعة على الاكثر.

٣ ـ هناك عدة زملاء قد ناقشوا الموازنة ومنهم من تكلم اكثر من نصف ساعة. ارجو اعطائي الكلام كما اعطي للزملاء الكرام.

اذا كان حضورنا اليوم للتصويت على الموازنة والذهاب الى بيوتنا ما في لزوم للتصويت على الموازنة.

واذا كان بمقدورنا الاجتماع مرة ثانية ايضا، لا لزوم ان نصوت على الموازنة الآن. والموازنة لاي لبنان، للمنطقة الشرقية او المنطقة الغربية، ولاي جيش؟ وهناك اخطاء فادحة في بنود الموازنة سنبينها في باب الواردات مثلا: واضعين ربع الواردات او ثلث الواردات، اربعة مليارات على البنك المركزي. البنك المركزي غير مدين ابدا للدولة بأربعة مليارات. كل هذا وهمي. واذا كان الامر يتعلق خوفا من ان تمتد مناقشة الموازنة العامة وقتا طويلا وتقفل المعابر، فلهذا الامر لا يجوز التسليم به لانني اريد ان اناقش الامر مناقشة موضوعية فاذا كان الموضوع موضوع تصويت فقط فأنا ارفض التصويت.

مخايل الضاهر: اريد ان ارى اذا كان هناك نصاب ام لا.

الرئيس: من يوافق على اعطاء صفة الاستعجال المكرر لاقتراح القانون يرفع يده.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: اعطي صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون معروض على التصويت بالمناداة بالاسماء.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فنودي حضرة النواب المحترمين بأسمائهم.

ـ اكثرية ـ

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

وخالف النواب السادة: حسن الرفاعي، ومخايل الضاهر.

وامتنع النائب نديم نعيم.

الرئيس: يتل ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١ آب ١٩٨٥ برئاسة دولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

افتتح دولته الجلسة، وبعد تلاوة مراسيم عقد الدورة الاستثنائية واسماء النواب المعتذرين باشر المجلس بدرس ومناقشة مشاريع القوانين المدرجة على جدول اعمال الجلسة.

وصدق منها القوانين التالية:

١ ـ مشروع قانون معجل يرمي الى تمديد ولاية المختارين والمجالس الاختيارية كما عدلته لجنة الادارة والعدل.

٢ ـ اقتراح قانون يقضي بترقية الرتباء والافراد في الامن العام.

٣ ـ مشروع قانون معجل يرمي الى تمديد مهل ترقية ضباط قوى الامن الداخلي.

٤ ـ مشروع قانون معجل يرمي الى تمديد قواعد وشروط استثنائية لاعطاء المدارس الخاصة المجانية مساهمة مالية.

بعد ذلك انتقل المجلس الى دراسة ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٥ حيث تلا مقرر اللجنة المالية تقريره حول مشروع القانون، ثم القى معالي الاستاذ جوزف الهاشم كلمة وزير المال موضحا الخطوط الاساسية لمشروع الموازنة العامة.

كما تكلم في الموضوع فريق من النواب مركزين على دور المجلس واهميته وضرورة التقيد بأحكام الدستور ووجوب التقيد بالقوانين وتحمل المسؤوليات.

ثم تليت المادة الوحيدة القاضية بالتصديق على الموازنة العامة والموازنات الملحقة فوافق عليها المجلس بالاكثرية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والربع بعد الظهر.

رئيس المجلس

حسين الحسيني

امينا السر

صالح الخير

الدكتور طارق حبشي

امين عام المجلس النيابي

الامضاء: احسان ابو خليل

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

الامضاء: عدنان نادر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

الامضاء: عادل شويري

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher